الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة – نيويورك

PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS – NEW YORK

كلمة المملكة العربية السعودية

أمام اللجنة السادسة

دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الرابعة والسبعون

البند (77)

تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثانية والخمسين

يلقيها

السكرتير أول: الدكتور عبدالله العنزي

21/أكتوبر/2019 م

السيد الرئيس ..

أعضاء الوفود الكرام..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في ظل التطورات المتسارعة في عالم المال والاعمال تبرز بلادي واحدةً من أهم القوى الاقتصادية المؤثرة اقليمياً ودولياً.

ومع توسع الاعمال التجارية وتنوع قطاعاتها وتعدد أطرافها أصبحت هناك حاجة لإيجاد خيارات أشمل لتسوية المنازعات.

وفي هذا الاطار أقر مجلس الوزراء في بلادي، إنشاء المركز السعودي للتحكيم التجاري، باعتباره الممثل الرسمي للمملكة العربية السعودية في مجال التحكيم محلياً ودولياً، وقد حرص المركز منذ إنشائه على عقد شراكات استراتيجية لاستقطاب أفضل الممارسات والكفاءات في التحكيم، ومن أبرزها الشراكة الاستراتيجية مع المركز الدولي لتسوية المنازعات ICDR في جمعية التحكيم الامريكية AAA .

ان بلادي هي أحد الاطراف الموقعة على اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الاجنبية المعروفة باتفاقية نيويورك 1958م وهي الاتفاقية التي تسعى الى عدم الاستئناف تجاه قرارات التحكيم الاجنبية والمحلية، وتلزم بضمان الاعتراف بتلك القرارات واعتبارها قابلة للتنفيذ.

السيد الرئيس ..

ان نظام التحكيم السعودي يستند الى قانون الاونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، وقد أعطى للاطراف خيارات واسعة من خلال اختيار القانون الواجب التطبيق والقواعد الحاكمة للنزاع ومكان ولغة التحكيم وأعضاء هيئة التحكيم. وأكسب التحكيم حصانة بحيث لا تقبل أحكام التحكيم الصادرة وفقا لنظام التحكيم السعودي الطعن فيها بأي من طرق الطعن، عدا رفع دعوى ببطلان الحكم. ويتم تنفيذ أحكام التحكيم وفقاً لاجراءات سهلة وسريعة وفاعلة.

ويلتزم المركز السعودي للتحكيم التجاري بتقديم خدمات مهنية وشفافة وسريعة لبدائل تسوية المنازعات مستوحاة من الشريعة الاسلامية وفق أفضل المعايير العالمية، ويساهم المركز في رفع مستوى الوعي في هذا المجال لانشاء بيئة امنة جاذبة للاستثمار المحلي والاجنبي. ويتطلع المركز لان يكون الخيار الاقليمي المفضل لبدائل تسوية المنازعات بحول العام 2030م.

وفي هذا الجانب قامت بلادي باطلاق مبادرة توطين صناعة التحكيم المؤسسي ضمن حزمة مبادرات برنامج التحول الوطني ورؤية المملكة 2030 للتأكيد على كون التحكيم أولوية للوطن لابد من تحقيقها لضمان اكتمال المنظومة العدلية بالمملكة وتناغمها مع باقي الجهات الحكومية، وتهدف المبادرة الى تسهيل ممارسة الاعمال وتشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي.

ومن أهم الإنجازات الحديثة التي قامت بها بلادي على المستوى الوطني، وعلى المستوى الإقليمي والدولي، هو توقيعها لاتفاقية سنغافورة للوساطة في أغسطس الماضي، حيث اجتمعت نخبة من أقوى اقتصادات العالم لتشارك في التوقيع على أول اتفاقية دولية بشأن اتفاقات التسوية المنبثقة من الوساطة، لتسجل بلادي بذلك إضافة جديدة إلى مسيرتها في تعزيز قوتها الاستثمارية والتنافسية. ويأتي هذا التوقيع، بعد ثلاث سنوات من النقاش المستفيض والصياغة لمسودة الاتفاقية في أروقة لجنة الأونسيترال بمشاركة 85 دولة عضو و35 منظمة غير حكومية، وانتهت باعتماد نص الاتفاقية من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 2018.

<u>وفي الختام،</u>

أود ان أؤكد على ما تبذله المملكة العربية السعودية من جهود حثيثة في تطوير أنظمتها التجارية عملاً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما تشمله من خلق للوظائف، والإصلاحات المطبقة لتحسين بيئة الأعمال في المملكة، والتمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز القدرة التنافسية، وما تحقق من نمو في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والدور المرسوم لها وفق رؤية المملكة 2030.

شكراً السيد الرئيس،